9

تطبيقات الكود في المكتبات الأكاديمية والبحثية

النقاط العامة التي تدور حول المبادئ المتبعة

يُحدد الكود الخاص بالتطبيقات المثلى ثمان مجموعات من التطبيقات الحالية الشائع استخدامها، ويتم استخدام هذه التطبيقات في حالة تعريف حقوق طبع المواد المكتبية بواسطة المكتبات البحثية والأكاديمية والتي يمكن من خلالها تطبيق مبدأ الاستخدام العادل، حيث يوضح هذا الكود المبادئ التي تصف بصورة عامة كيف يمكن تطبيق مبدأ الاستخدام العادل على كل تطبيق أو موقف من التطبيقات الثماني السابق ذكرها.

يصاحب كل مبدأ من المبادئ قائمة من الاعتبارات التي يؤمن المجتمع المكتبي بأهمية الدور التي تلعبه في إعادة هيكلة أو تحسين جودة هذه المبادئ: كما يجب أخذ القيود المصاحبة للمبادئ السابق ذكرها في عين الاعتبار ويجب أيضا ملاحظتها جيدا من أجل التأكيد على أهمية قضية الاستخدام العادل والتحسينات التي يمكن القيام بها من أجل التأثير على تلك القضية في المستقبل، لاحظ من فضلك أن تلك التحسينات تمثل ما يؤمن به المجتمع المكتبي وهى عبارة عن تطبيقات إضافية تشرح الجهود التي "تتفوق وتتجاوز" من أجل إضافة قيمة حقيقة للمواد المكتبية الموجودة بالفعل أو من أجل لفت انتباه شركاء العمل، ومن المؤكد أن المقاييس السابقة لن تسبب أي معوقات إضافية كما أنها ليست مطلبا أساسيا لتدعيم الأساس المنطقي لمبدأ الاستخدام العادل.

ويعتبر استخدام مقاييس الحماية التقنية (TPMs) مثالا حيًا على بعض القيود

والتحسينات المقترحة والذي يساعد على وصول المادة المكتبية إلى الشريحة المؤسسية المستهدفة بصورة سرية وخاصة. وفي بعض الأحيان، يمثل استخدام مقاييس الحماية التقنية شرحا تفصيليا ودقيقا لمبدأ "حسن النية" الخاص بالجزء المكتبي محل التساؤل ومع ذلك تختلف وتتنوع أشكال مقاييس الحماية التقنية (TPMs) فبالنسبة للغرض المكتبي تعتبر الطرق الأقل فضولا مناسبة أكثر من الطرق الأخرى، كالتشفير على سبيل المثال، وبسبب رأي بعض المحاكم، يعتبر مبدأ الاستخدام العادل شديد الحساسية، وذلك في حالة التعامل بمبدأ "حسن النية" وتشتمل بعض المبادئ على القيود أو التحسينات التي ترصد بعض المخاوف الأخلاقية.

ربما تبدو بعض القضايا، مثل احترام الخصوصية والإشارة إلى الإسناد الصحيح، غير متعلقة بحقوق الطبع من الأساس، فتظهر القضايا السابقة حسن النية، وتخدم مجموعة الأهداف الخاصة بإدارة الإصدارات المكتبية.وبالرغم من أهمية هذه القيم بالنسبة للمكتبات البحثية والأكاديمية، فلابد أيضا ملاحظة أن المكتبات حين تقوم بدورها الطبيعي فهي بذلك تقوي موقفها الخاص بمبدأ حسن النية، وبالإضافة إلى ما سبق، يشير الكود إلى نقاط عديدة تمنح أصحاب حقوق الطبع الفرصة لتسجيل مخاوفهم واهتماماتهم وشكواهم حول تطبيق مبدأ حسن النية.

يؤمن المجتمع المكتبي أن المشاركة في عملية مثل هذه لا تؤدى بالضرورة إلى محو محتوى المادة المكتبية تلقائيا، ولكنه بدلًا من ذلك يؤدى إلى خلق محادثات بين المكتبة وصاحب حقوق الطبع، وسوف تمد تلك المحادثة صاحب حقوق الطبع بالمعلومات التي تحتاجها المؤسسة من أجل اتخاذها للقرار الخاص بمحو المادة الأدبية أو الاحتفاظ بها. يُظهر الترحيب بتلك التفاعلات المتعلقة بصاحب حقوق الطبع حسن نية المكتبة، كما أنه أيضا يتيح فرصة تنمية الاستعدادات التطوعية التي تخدم جميع الأطراف. ولا يقوم مبدأ الاستخدام العاجل بلفت الانتباه إلى الفروقات بين المواد الإعلامية المختلفة أو بين التصميمات المتنوعة حيث يؤمن أمناء المكتبات أن جميع أنواع المواد الأدبية يجب أن تخضع لنفس المبادئ ويستثنى من ذلك بعض الحالات ولكن في أضيق الظروف.

وبالإضافة إلى ذلك، لا يفرق أمناء المكتبات عامة بين الاستخدامات الخاصة بالمواد الإعلامية المختلفة، ففيما عدا ذلك يجب مراعاة النسخة الرقمية بنفس قدر مراعاة النسخة التناظرية من أجل تحقيق الهدف المرجو من الاستخدام العادل. يهتم الموقف التالي الذي سوف يتم شرحه فيما بعد بمبدأ الاستخدام العادل الخاص بحقوق الطبع ، وليس الطريقة التي يطلب بها المستخدم نسخة من العمل المكتبي.

في حالة حصول المستخدم على نسخة من العمل بطريقة غير شرعية أو بسوء النية، فربما يؤثر ما حدث بصورة سلبية على التحليلات الخاصة بمبدأ الاستخدام العادل، وبطريقة مشابهة، قد تجد بعض القيود التعاقدية من الاستخدام العادل، وبذلك تفترض المبادئ أن المكتبة أو المستخدم قد حصلوا على نسخة من العمل المكتبي بصورة حسنة النية، كما أن تلك النسخة غير معرضة للقيود التعاقدية أو تضارب التراخيص.

تقوم هذه المبادئ برصد مواقف منفصلة، ولكن بصورة عملية تتداخل تلك المبادئ من وقت لآخر، وسوف تحتاج بعض مجموعات المبادئ الخاصة إلى التحويل الرقمي حتى يستطيع الباحثون الوصول إليها، ومن أجل الاحتفاظ بها أيضا، ومثال على ذلك تطبيق المبادئ الثالثة والرابعة. ويجب أن تشعر المكتبات بالحرية الكاملة حينما تلجأ لتطبيق تلك المبادئ المختلفة وذلك من أجل تحديد أفضل طريقة لتطبيق مبدأ الاستخدام العادل حتى تستطيع المكتبات تطبيق تلك المبادئ على بعض المواقف الخاصة.

تدعيم التدريس والتعلم مع الوصول إلى المواد المكتبية عن طريق التقنية الرقمية

الوصف

لدى المكتبات البحثية والأكاديمية تاريخ طويل وعظيم متفق عليه هذا التاريخ خاص بدعم التوجيهات داخل الفصول الدراسية عن طريق تمكين الطلاب من الوصول إلى مواد مكتبية مقروءة، خاصة في نفس المكان المتواجدون فيه وباتخاذ احتياطات مادية معينة. وفي المقابل، اعتمد المدرسون على المكتبات من أجل توفير هذه الخدمة المهمة للباحثين.

وفى أيامنا هذه، يفضل كلا من الطلاب والمدرسين السبل الإلكترونية المماثلة للمناهج الأكاديمية القديمة، التي كانت توفر المواد الإعلامية المطلوبة التي تدعم المقررات الدراسية. يمنح القسم رقم 110 (2) الخاص بقانون حقوق الطبع نظام حماية خاص لبعض الاستخدامات الحالية، ولكنه لا يغطى جميع أشكال الاستخدام الرقمي والتي زادت أهيمتها من خلال تحديات القرن الواحد والعشرين. وبمرور الوقت، نمت مجموعة من المبادئ الجديدة الخاصة بالمبادئ المتباعدة، وغير المتصلة ببعضها البعض، والتي تمد الطلاب بمجموعة مادية من المقررات الدراسية، وتحدث تلك الإمدادات لكن فعليا خارج إعدادات المكتبة.

لا تهدف المبادئ التالية إلى رصد الأنشطة السابق ذكرها، ولكنها تركز على الدمج بين الاستخدامات الرقمية والمحتوى المكتبي. سيلعب مبدأ الاستخدام العادل دورًا مهما في جعل تلك الاستخدامات ممكنة، حيث أنه هناك العديد من الأساسيات التي يجب مراعاتها عند استخدام المكتبات لمبدأ الاستخدام العادل، حيث تحدث أغلب صور تدعيم المقررات الدراسية المختلفة داخل المؤسسات التعليمية غير الهادفة للربح، والتي يمكن تحويلها إلى أنشطة نظيرة تم تفويضها من قبل الكونجرس قسم رقم 110 الخاص بقانون حقوق الطبع، كما أن تدعيم تلك الأنشطة ربما يكون قد حدث بواسطة مفاوضات "تحويل المكان" رقم 12، وهى عرضة في أي وقت للتحويل المسبب.

لم تكن أغلب المعلومات المتاحة للطلاب بأشكالها المختلفة موجهة للغرض التعليمي، فعلى سبيل المثال، قدم عمل ما كان غرضه الأساسي الترفيه هدفا مختلفا تماما عن هدفه الأساسي عندما استخدمه أحد المدرسين كمثال على التعليقات والانتقادات أو عند استخدامه لغرض التوضيح والشرح.

يجب تفصيل كمية المواد العلمية المخصصة للمقررات الدراسية الموجودة على الشبكة العنكبوتية حتى تناسب الغرض التعليمي الموجهة إليه، وبالرغم من أن ذلك لن يوصل الباحثين أو الطلاب إلى كل الذين يحتاجون إليه، ولكنه سوف يفي بالغرض التربوي الذي يحتاجه المعلم، كما أنها تعتبر معقولة بالنسبة للواجبات المكررة على مر

الفصول الدراسية حيث تعتبر تلك المقررات الأكثر تناسبًا وتوفيرًا للوقت بالنسبة للطلاب.

المبدأ

يمثل توفير مقررات دراسية مفصلة ومناسبة ذات علاقة بالمقرر المتاح للطلاب عن طريق الشبكات الرقمية تطبيقًا لمبدأ الاستخدام العادل.

الحدود

- يجب أن يخضع المحتوى للفحص الدقيق، حيث أن هذا المحتوى تم إنشاؤه والتسويق له من الأساس لغرض دراسي مثل المحتوى المشار له هنا، حيث يتم استخدام أكثر من مقتطف مختصر عن طريق شبكات الإنترنت غير قابل للتحويل على الأرجح، وبذلك فهو لا يعتبر استخدامًا عادلًا.
- يجب أن توفر المواد المكتبية كلها شاملة كل ما يحتاجه الطلاب أثناء فترة الدراسة لمدة محددة، وتحت إشراف المدرس المسئول عن هذا المقرر.
- يسمح لمجموعة من الطلاب أو الأشخاص المؤهلين فقط الوصول لتلك المقررات.
- يجب أن يكون توافر المواد في حدود، وذلك في حالة وجود علاقة واضحة بين غرض المدرس التربوي، ونوع وكمية المادة المكتبية المطلوبة.
- يجب أن تمد المكتبات المدرسين بالمعلومات الهامة الخاصة بطبيعة وهدف مبدأ الاستخدام العادل وذلك من أجل مساعدتهم على إنشاء أي طلبات خاصة بالوصول لتلك المواد المكتبية، وبذلك يتم تحديد عدد الطلاب المسموح لهم الوصول للمواد المكتبية.
- يجب إمداد الطلاب بالمعلومات الخاصة بحقوقهم ومسؤلياتهم تجاه استخدام المواد المكتبية المتعلقة بدراستهم.
- يجب إتاحة الإسناد الكامل لكل عمل أو مقتطف بصورة ترضى الباحثين في هذا المجال.

التحسينات

- عندما تعزز المكتبات من دور المعلمين الذين يدركون جيدا الغرض التعليمي والطبيعة التحويلية لمبدأ الاستخدام العادل، والذين يشيرون أيضا إلى سبب الحاجة إلى مادة معينة كتابيًّا، وسبب تناسب كمية المادة المطلوبة مع الهدف التربوي، فإن ذلك يعزز مبدأ الاستخدام العادل، ويمكن توضيح أهداف المعلم عن طريق الاستمارات المعيارية الموجود بها قوائم ثابتة تتضمن أهداف الاستخدام العادل.
- يجب أن تطلب المكتبات من المدرسين المراجعة المستمرة للمقررات، والمواد المتاحة، وإضافة التحديثات الطارئة حتى تتحقق استمرارية التوافق بين تلك المواد والمقررات الدراسية.

استخدام مختارات من مجموعة المواد من أجل الإعلان عن النشاطات المكتبية أو لإنشاء معارض مادية وافتراضية

الوصف

سعت المكتبات الأكاديمية والبحثية إلى النشر بصورة معينة من أجل تقديم أنفسهم والخدمات التي يقدمونها والمواد القيمة التي عندهم إلى الطلاب والباحثين والآخرين وأيضا من أجل جذب مقدمي المواد المكتبية وأيضا من أجل التأكيد على أمانة الإداريين والمؤسسين تجاه مهمة المكتبة، كما اختارت المكتبات في السابق عرض محتوياتهم من خلال العرض في موضع المكتبة أو من خلال المنشورات المتوفرة في نفس المكان والتي تمتد من النشرات البسيطة إلى المجلات اللامعة فهم يستخدمون الآن شبكة الإنترنت من أجل الترويج لأنفسهم.

أصبحت المواقع الإلكترونية الخاصة خاصة بالمكتبات سبلًا شديدة الأهمية من أجل الوصول إلى رعاة المكتبات، كما أن المعارض المادية المؤقتة أصبح لها الآن نظائر افتراضية دائمة. بينما كان هناك افتراض لقانونية المبادئ القديمة بصورة واسعة، إلا أن استخدام التقنيات الحديثة أضاف أبعاد جديدة لهذه القضية، يمكن أن يؤدى وصول عدد كبير من الجمهور إلى تلك المعارض الإلكترونية واحتمالية الاستخدام الخاطئ إلى تجنب المكتبات

الاستخدام الإلكتروني، ولكن في الحقيقة يمكن أن يكون هذا الاستخدام مثله مثل نظيره المادي.

يوفر القسم 109 من قانون حقوق الطبع ملاذًا آمنا لاستخدام المواد المكتبية عن طريق المعارض الإلكترونية، ومع ذلك يمكن أن تصبح الاستخدامات التوضيحية عن طريق المعارض، سواء كانت مادية أو افتراضية استخدامات تحويلية، حيث أنها تسلط الضوء على الإصدارات المكتبية، كما أنها تزيد من الاهتمام بالأعمال الأصلية الفردية.

تضع المعارض الأعمال الأصلية في سياق جديد من أجل توضيح المعلومات والأفكار وشرحهم جيدًا بصورة أفضل من العمل الفردي ، حيث تضيف التعديلات أو التعليقات الجانبية أو التي توجد فيما ما بين السطور إلى الطبيعة التحولية للمعارض ووسائل العرض والمستخدمات التوضيحية الأخرى.

المبدأ

إن استخدام المكتبات لمختارات المواد المكتبية المجمعة من أجل زيادة الوعي الجماهيري والمشاركة ومن أجل تعزيز المنح الدراسية يعتبر تطبيقًا لمبدأ الاستخدام العادل.

الحدود

- يجب إتاحة الإسناد الكامل بصورة ترضى الباحثين، وذلك لكل عمل أو مقتطف منه موجود بالمعرض، وذلك بصورة يسهل بها التعرف بها على هذا الإسناد بأقل مجهود.
- يجب أن يتناسب كم وشكل العمل المستخدم، والذي سوف يتم عرضه مع الهدف التوضيحي، أو بمعنى آخر يجب أن يفصل العمل من أجل تدعيم أهداف المعرض، أو أي معرض توضيحي آخر، ويجب أن يتطلب استخدام أي عمل بالكامل تفسيرًا واضحًا، وبنفس الشكل يجب ألا تُعرض الصور الكبيرة عالية الدقة إلا في حالة تناسبها مع الأغراض التربوية أو التوضيحية.
- لا ينطبق هذا المبدأ مع بيع الهدايا التذكارية أو المواد غير المخصصة للطباعة داخل المعرض.

التحسينات

- بالنسبة لبعض المنشورات مثل فهرس المعرض، سوف تصبح قضية الاستخدام العادل أكثر قوة عند عرض المحتوى دون تغيير، وبطريقة تسمح باسترداد التكاليف.
- بالنسبة للمكتبات الإلكترونية، سيتم تحسين مبدأ الاستخدام العاجل عند اتخاذ المكتبات خطوات تقنية في ضوء كلا من طبيعة المادة نفسها وقدرات المؤسسة التعليمية، وذلك من أجل إعاقة تنزيل المواد من المكتبات الإلكترونية.
- الجذب عندما توفر المكتبات لصاحبي حقوق الطبع أداة سهلة تمكنهم من تسجيل الاعتراضات تجاه المواد الخاضعة لحقوق الطبع، مثل وجود بريد إلكتروني خاص بموظف يعمل بدوام كامل لمتابعة هذا الأمر، سوف يعزز ذلك من مبدأ الاستخدام العادل.
- عندما يصبح التعديل علنيا وليس ضمنيا، سيعزز ذلك من مبدأ الاستخدام العادل، ويتمثل التعديل في إضافة التعليقات على المواد التوضيحية، سواء بصورة شفهية أو كتابية عن طريق النقد أو التعديل، ويحدث ذلك من خلال اختيار العمل التوضيحي المناسب وإضافته بجوار سياق العمل، ومثالا على ما سبق، عندما تعرض الأعمال أو المقتطفات على شبكة الإنترنت بصورة منفصلة عن الأعمال الكبيرة، ستصبح أمورًا مثل إضافة إشارات بيانية أو العناصر الملاحية عاملًا مساعدًا للتأكد من وصول الزوار إلى ما يبحثون عنه بصورة سهلة وواضحة وأنهم يستطيعون الوصول إلى المعارض الكبرى من خلال الأمور السابقة.

التحويل الرقمي من أجل حماية المواد المعرضة للخطر

الوصف

تعتبر الحماية إحدى الوظائف الأساسية للمكتبات البحثية والأكاديمية، فهي لا تتعلق فقط بإنقاذ بعض البنود من الاضمحلال البدني، ولكنها أيضا تتعلق بالنسخ الذي تتغير أشكاله بصورة سريعة جدًا من خلال مختلف الوسائل الإعلامية والتقنيات المقروءة، وحتى عندما تحتفظ المكتبات بالنسخ الأصلية للمواد التي تريد حفظها، فيؤثر الاستعمال

على تلك النسخ ويمكن أن يسبب تمزقها. ويسمح القسم 108 الخاص بقانون حقوق الطبع ببعض النشاطات المتعلقة بالحماية ولكنه لا يرصد بعض الاحتياجات الصحفية للوقت الحالي: أصبحت الحماية الاستباقية للنسخ المادية التي لم تتلف بعد، ولكنها في طريقها للتلف كما أن تحويل المواد الأصلية لمواد جديدة قبل تعرضها للإهمال التام أمرًا صعبًا بالنسبة للاستشاريين المعاصرين.

مما لاشك فيه، أن الهدف من الحماية أصبح أمرًا شديد الأهمية كما أنه قابل للتحول بصورة كبيرة أيضًا، ويتمثل ذلك في التأكد من وصول جميع جوانب التراث الثقافي المتوارث للأجيال الجديدة، وتجاوز المصطلح الضيق الخاص بمبدأ حماية حقوق الطبع. وعلاوة على ذلك، يعتبر مبدأ الحماية المسؤولة بمختلف سياقاته عاملا تمهيديًا شديد الأهمية بالنسبة لاستخدام الباحثين في المستقبل، وتشمل تلك السياقات النقد والتعليق والتدريس.

إضافة إلى ما سبق، يدعم التحليل ذو الأربعة عوامل الحماية الرقمية كالآتي: يعتبر الهدف من الحماية الرقمية غير تجاري ولكنه هدفًا تعليميًا، كما أن كمية العمل المستخدم مناسبة للهدف المراد من البحث، ويعتبر العمل الخاص بالحماية الرقمية ذو طبيعة بحثية غير روائية وليس للحماية أي تأثير سلبي على قوة السوق الخاص بالعمل الخاضع للحماية، وذلك في حالة عدم وجود نسخة عمل بديلة. وحتى نستطيع تبرير كم الجهود والتكاليف الخاصة بالحماية الرقمية، سيصبح العمل الخاضع للحماية نادرًا ومختلفًا أو غير خاضع لأي أهداف تجارية، وبذلك لن تصبح الأنشطة المكتبية بديلًا مجردًا للاستحواذ على نسخ العمل الإلكترونية.

تفرض الأعمال الموجودة في صورة مهملة أو مبهمة تحديات بخصوص الحماية الإلكترونية أو الوصول إلى المعلومات المطلوبة، ولكن نفس المنطق الخاص بمبدأ الاستخدام العادل سيتم تطبيقه. سيختفي انحصار الأعمال داخل تلك الأشكال المضمحلة والمبهمة كليًا دون قيام المكتبات بأي مجهود من أجل تحويل هذه الأعمال إلى أعمال قابلة للاستخدام .

المبدأ

يعتبر تحويل الإصدارات المكتبية القابلة للإهلاك أو الموجودة في صور يصعب الوصول إليها إلى نسخ رقمية بغرض الحماية أو توفير بدائل لتلك النسخ الهشة، أو التي يصعب الوصول إليها يعتبر تطبيقيًا لمبدأ الاستخدام العادل.

الحدود

- لا يجب صناعة نسخ وقائية بديلة في حالة توافر نسخًا رقمية بأسعار ملاءمة.
- لا يجب أن تنشر المكتبات أو تسمح بالوصول إلى النسخ الوقائية والنسخ الرقمية في نفس الوقت.
- يجب تقييد الوصول إلى النسخ الوقائية التي تم نشرها كبدائل للنسخ الأصلية إلا للأشخاص المصدق عليهم مثل الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والجامعة والباحثين التابعين والمستخدمين المعتمدين الآخرين، وذلك خارج الأماكن المسموح بها.
- يجب إتاحة الإسناد الكامل لكل النقاط المتاحة عبر الإنترنت بصورة ترضي الباحثين وبأقل مجهود.

التحسينات

عندما تتخذ المكتبات خطوة تقنية من أجل تحديد نشر البدائل الرقمية، فإنها ستحسن هذه الخطوة مبدأ الاستخدام العادل، ومثال على ذلك تدفق الوسائل السمعية والبصرية واستخدام الإصدارات منخفضة الدقة أو استخدام العلامات المائية بالنسبة للمواد المكتوبة والصور.

توفير المكتبات أيضا أداة بسيطة لأصحاب حقوق الطبع، والتي تمكنهم من تسجيل معارضتهم تجاه استخدام المواد البديلة مثل وجود بريد إلكتروني مخصص لموظف يعمل بدوام كامل يعمل على متابعة ذلك الأمر، سيعزز بالتالي من مبدأ الاستخدام العادل.

إنشاء مجموعات رقمية للمواد الأرشيفية ومواد المجموعات الخاصة

الوصف

تحتوى العديد من المكتبات على إصدارات خاصة أرشيفية للمواد النادرة النصية وغير النصية، والتي لم يتم نشرها بنفس المصطلح الذي نشرت به الإصدارات الأصلية، وغالبا ما تكون حقوق الطبع الخاصة بتلك المواد غير موضحة، وبالرغم من الاستثمارات التي هدفت إلى الاستحواذ، والحفاظ على مثل تلك الإصدارات، إلا أن استخدام تلك الإصدارات كان محدودًا جدًا، وكان يتم الرجوع إليها في الحالات الاستشارية فقط، وكان ذلك يحدث في نفس مكان الدراسة أو البحث، وفي بعض الحالات كانت تستخدم الأدوات البحثية النظيرة.

لا تكمن القيمة البحثية لتلك الإصدارات في النقاط الفردية الموجودة بها فقط، ولكن تكمن أيضا في الأسلوب التسلسلي الفريد الذي تقدمه تلك الإصدارات، ومن ضمن تلك الإصدارات، توجد مجموعات خاصة تشترك في المصدر الذي تأتي منه أو الموضوع الرئيسي التي تدور حوله أو الحقبة التاريخية أو الفكرة نفسها، ومن المؤكد أن المكتبات وزبائنها سوف يستفيدون بصورة كبيرة من وجود نسخ إلكترونية خارج المكتبات لهذه النسخ القيمة.

يجب أن تلتزم المؤسسات بأي قيود تفرضها عليها الجهات المانحة لتلك الإصدارات الخاصة بهم كما يتوجب عليهم بالضرورة الاهتمام بالأمور العملية والسياسية مثل الحفاظ على العلاقات الطيبة مع المجتمعات المانحة، حيث أن المكتبات سوف تستفيد حتما من معرفة حقوقهم تحت مظلة مبدأ الاستخدام العادل.

ويعتبر وجود تلك الإصدارات في صورة رقمية بالإضافة إلى وجود التعليقات والانتقادات تحويليا في ذاته، حيث استخدم الأعمال الموجودة داخل تلك الإصدارات الأرشيفية الباحثون التحويليون، كما ستساعد هؤلاء الباحثين في تحقيق الهدف التعليمي المنشود، كما تشمل المواد المكتبية الموجودة في تلك الإصدارات الخاصة على كميات هائلة

من المصادر الأساسية والصناعية، والتي تختلف قيمتها كمواد تاريخية بالنسبة للباحثين عن الهدف الأساسي المراد منهم، ولكن تعتبر القيمة التي أضافتها عملية تجميع الوثائق المتعلقة ببعضها البعض، وتحويلها بعناية إلى وثيقة واحدة أيضًا شديدة الأهمية، وبالإضافة إلى الهدف البحثي، تسهل عملية التحويل الرقمي الاستخدامات التحويلية الجديدة للمجموعة كلها.

المبدأ

يعتبر إنشاء إصدارات رقمية خاصة بالإصدارات المكتبية الخاصة والأرشيفية من أجل إتاحة هذه الإصدارات إلكترونيا في صورة سياقية مناسبة تطبيقا لمبدأ الاستخدام العادل.

الحدود

- يجب توخي الحذر في حالة إتاحة المنشورات الخاصة بالنسخ غير المستخدمة بأسعار معقولة في الأسواق التجارية، وطبقا لدرجة ندرة نسخة العمل الموجودة داخل مجموعة معينة، يتم تطبيق المفاهيم الخاصة بمبدأ الاستخدام العادل وحقوق الطبع أما النسخ العادية الموجودة داخل تلك الإصدارات الخاصة يمكن إضافة مقالات توصيفية بدلًا من استخدام حقوق الطبع.
- يجب اتخاذ خطوات محسوبة عند نشر الإصدارات الخاصة إلكترونيًا للحد من الوصول إلى تلك المواد، حيث أن مثل تلك المواد يمكن أن تحوي بعض المعلومات الخاصة والحساسة.
- يجب إتاحة الإسناد الكامل بصورة ترضي الباحثين بالنسبة لكل الإصدارات الخاصة التي أصبحت متاحة عبر شبكة الإنترنت، وبشكل يساعد على حدوث ذلك.

التحسينات

- ستعزز المواد التي سوف يتم تحويلها إلى نسخ رقمية من قضية الاستخدام العادل في حالة احتوائها على الصور الشخصية والمراسلات أو الأعمال الزائلة بصورة كبيرة،

ولا يحاول أصحاب تلك المواد استغلالها إعلاميًا، كما أنه يصعب الوصول لهؤلاء الأشخاص من أجل الحصول على موافقتهم بخصوص نشر أعمالهم في الصورة الجديدة.

- يجب أن تتخذ المكتبات خطوات تقنية معقولة في ضوء كلا من طبيعة المادة نفسها، وقدرات المؤسسة من أجل إعاقة تنزيل الملفات الرقمية بواسطة المستخدمين أو من أجل تحديد جودة الملفات المناسبة للاستخدام .
- يجب أن تتيح المكتبات لصاحبي حقوق الطبع أداة سهلة لتسجيل الاعتراضات الخاصة بالاستخدام الرقمي، وبطريقة تسهل لهم الردود على تلك الاعتراضات فورًا.
- وبمراعاة الاحتياطات الموضحة أعلاه، يجب أن تحول الإصدارات الخاصة بأكملها إلى نسخ رقمية، ويجب أن يتم تقديمها بصورة مترابطة كلما أمكن ذلك.
- سيعزز أيضًا إضافة الانتقادات، والتعليقات، والمواد الثرية، والسياقات الأخرى القيمة إلى الإصدارات الأدبية من تطبيق مبدأ الاستخدام العادل.
- ستصبح قضية الاستخدام أكثر قوة عندما تتوفر المواد المنشورة للباحثين والأشخاص المهتمين بها.

إعادة إنتاج المواد المكتبية حتى تناسب استخدام كلٍ من الطلاب وأفراد الجامعة وطاقم التدريس والأشخاص الآخرين من ذوي الاحتياجات الخاصة

الوصف

تتطلب طباعة المواد المكتبية الخاصة بالأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة من أصحاب المكتبات الوصول إلى النسخ المقروءة حتى تستطيع الأعمال المعدلة القيام بنفس الوظيفة التي تقوم بها الأعمال الأصلية، وبطريقة مماثلة يتطلب الأشخاص المعاقين سمعيًا مواد مرئية ذات تسميات واضحة، بينما يتطلب الأشخاص ذوي الإعاقات البدنية توصيل المواد إلكترونيا خارج نطاق المكتبة، ومما سبق نجد أن التقنيات الإلكترونية الجديدة تساهم نسبيا في جعل تلك المتطلبات الجديدة ممكنة وبأسعار معقولة.

حتى يتم توفير تلك المتطلبات بصورة صحيحة لهؤلاء الأشخاص يجب أن تتوافر

تلك الإصدارات تحت أي سبب يجعل هؤلاء الأشخاص يحتاجون لها أو بمعنى آخر يجب أن يصلوا إليها بطريقة مساوية لدرجة وصول الطلاب العاديين لها، وبالإضافة إلى الضرورات الأخلاقية والمتعلقة بمهمة المكتبة في خدمة جميع الأفراد فهناك أيضًا التزامات قانونية تتعلق باحتواء الطلاب والباحثين من ذوي الاحتياجات الخاصة المختلفة، وبالرغم من أن القسم رقم 121 الخاص بقانون حقوق الطبع يسمح بإعادة إنتاج المواد الخاضعة لحقوق الطبع من أجل تلبية الاحتياجات تحت الظروف الخاصة إلا أنه هناك جدالًا واضحًا بخصوص هذا الشأن.

يصر بعض الأفراد المعنيين وبلا سبب أن القسم رقم 121 لا يغطي مجهودات المكتبات الأكاديمية الخاصة بتوفير المواد للأشخاص من المجتمع الجامعي ممن لا يستطيعون استخدام المواد المطبوعة. لا يوجد استثناءات خاصة بحقوق الطبع حتى بالنسبة لاحتياجات الطلاب من ذوي الاحتياجات الخاصة والذين لا يستطيعون استخدام المواد المطبوعة.

يخدم توفير تلك المواد المكتبية أهداف حقوق الطبع، كما أن ليس له عواقب سلبية على أصحاب الحقوق الذين لا يخدمون هذا النوع من المستخدمين، ويضيف استخدام هؤلاء الأِشخاص لتلك الأعمال لها، لأنها بذلك تصبح متوفرة للمجتمعات المستثناة، حيث أنها تقدم العمل في صورة لم يتحها أصحاب حقوق الطبع ولأشخاص لم يسعى أصحاب حقوق الطبع لخدمتهم.

لا يجب أن تعوق عملية توفير المواد المناسبة للأشخاص ذوي الإعاقة من توافر نفس المواد للأشخاص العاديين، أو بمعنى آخر أثناء إزالة المواد المكتبية الأصلية خلال مرحلة إعداد المواد الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة.

المبدأ

- يجب على المكتبات القيام بالأمور التالية، وذلك حتى يتم تطبيق مبدأ الاستخدام العادل في حالة عدم توفر النسخ المكتبية في منافذ البيع.

- إعادة إنتاج المواد المكتبية في صورة إصدارات مناسبة للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة عند الطلب.
- الاحتفاظ بالمواد المكتبية المعاد إنتاجها من أجل تلبية الطلبات الخاصة بالعملاء أصحاب الكفاءات.

الحدود

- يجب أن تمد المكتبات العملاء بالمعلومات المتعلقة بحقوقهم ومسؤلياتهم تجاه الأعمال المكتبية المقدمة في هذه الصورة.
- وكلما أمكن، يجب أن يكون استخدام الشخص من ذوي الإعاقة للمواد المطلوبة محدد الوقت مثله مثل نفس الوقت المسموح به للأشخاص العاديين.
- يجب أن تقوم الجامعات بالتنسيق بين الاستجابات الخاصة بالطلبات المقدمة من مكتب الجامعة لخدمة الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة أو ما يعادله، وملاحظة الاتفاقيات النموذجية التي يتم على أساسها تعريف الأِشخاص الذين يحق لهم هذه الخدمة.

التحسينات

- إذا تم تطبيق معايير الحماية التقنية من أجل التأكد من متابعة الحدود التي تم فرضها على استخدام النسخ المعدلة، فإن ذلك سيعزز من المطالبات الخاصة بتطبيق مبدأ الاستخدام العادل.
- سيتم تحسين مبدأ الاستخدام العادل بواسطة البرامج التي تهدف إلى التأثير على المجتمعات مع مراعاة تطبيق القوانين بصورة مستمرة.

الحفاظ على تكامل الأعمال المودعة في المستودعات المؤسسية

الوصف

تقوم العديد من المكتبات التي تعمل على خدمة المؤسسات التعليمية الخاصة بالمرحلة بعد الثانوية بتطوير مخازن مؤسسية رقمية تحتوي على أنواع مختلفة من المواد

المكتبية يسهل الوصول إليها، وتتعلق تلك المواد بأنواع الأنشطة المختلفة التي تتم ممارستها داخل المؤسسة التعليمية مثل المنح التعليمية الخاصة بطلاب الجامعة والخريجين وأيضًا توثيق تاريخ المؤسسة.

يتعلق الحفاظ على الأطروحات والرسائل العلمية وتجميعها بتلك القضية، حيث يحظر استخدام معظم الرسائل العلمية ETD والمواد الأخرى IR عبر الوسائل الإلكترونية إلا من قبل الأشخاص المنتمين للجامعة، وتأمل العديد من المكتبات إتاحة تلك المحتويات للأشخاص العاديين، معظم تلك المواد تقتبس من أو تحتوي على مقتطفات من مواد مكتبية أخرى ويعتبر ذلك تمثيلًا لمبدأ الاستخدام العادل من قبل طلاب وأفراد الجامعة.

يجب أن تحترم المكتبات سلامة المواد المكتبية التي يتم إيداعها فيها، حيث تشمل هذه المواد مختارات من بعض الأعمال الخاضعة لحقوق الطبع طبقًا لمبدأ الاستخدام العادل، ويعتبر استخدام المراجع والصور والنصوص المشروحة متعارفًا عليه في كتابة الأبحاث، كما أنه يمثل الأساس الجوهري لمبدأ الاستخدام العادل.

حينما تحافظ المكتبات على المواد المكتبية في حالة سليمة داخل المواد الأخرىIR، وعندما تقدم تلك المواد للعامة على نفس حالتها، فهي بذلك تحترم حقوق الكتَّاب الخاصة بمبدأ الاستخدام العادل.

يجب على المكتبات التي تعمل بنظام IRs احترام سلامة الأعمال التي تحتفظ بها، بل والحفاظ عليها، بدلا من الإصرار على الحصول على تصريحات غير ضرورية من أجل حذف بعض الأجزاء.

يجعل مبدأ الاستخدام العادل هذا الأمر ممكنا، حيث تستخدم معظم المؤسسات التعليمية البائعين من أجل استضافة EDs وIRs، والحفاظ عليها ويجب على المكتبات أن تعمل على تأكيد احترام هؤلاء البائعين لحقوق الكتَّاب.

المبدأ

حينما تقبل المكتبات إيداع المواد المكتبية في المخازن الخاصة بها، وتجعل تلك المواد متاحة للجمهور في صورة غير تقليدية تحتوي على مقتطفات من مواد خاضعة لحقوق الطبع طبقا لمبدأ الاستخدام العادل، فإن ذلك يعتبر في حد ذاته تطبيقًا لمبدأ الاستخدام العادل.

الحدود

- في حالة توافر المواد المكتبية IRs للجمهور، يجب على المكتبات توفير أداة بسيطة لأصحاب حقوق الطبع من خارج المؤسسة تمكنهم من تسجيل الاعتراضات الخاصة بهم بشأن استخدام المواد داخل الـ IRكما تمكنهم أيضًا من الرد الفوري على تلك الاعتراضات.
- يجب على المعاهد والمكتبات التابعة لها إمداد الكتاب الذين يودعون المواد الخاصة بهم داخلها بالمعلومات المتعلقة بطبيعة وأهداف مبدأ الاستخدام العادل، ويجب أيضا على المكتبات والمعاهد توفير صيغ الإسناد المناسبة للكتاب حتى تساعدهم على تدعيم أعمالهم بالمعلومات المناسبة، يجب أن ترصد تلك المعلومات حقيقة تخصص مبدأ الاستخدام العادل طبقا للسياق وأن مبدأ الاستخدام العادل لا يصبح استخدامًا عادلًا عندما يتم توزيع الأعمال على نطاق أوسع.
- يجب إتاحة الإسناد الكامل الخاص بالمواد التي تم الاقتباس منها داخل الأعمال المودعة في الـ IR بصورة ترضي الباحثين.

التحسينات

- طورت المعاهد سياسات خاصة بطريقة الاستخدام المناسبة للأقوال المأثورة والمشروحات وما يشبههما داخل الجامعات والمنح الطلابية مما يعزز من تطبيق مبدأ الاستخدام العادل.
- وبنفس الصورة يجب أن تهتم المكتبات بتوفير النصائح الفردية حول كيفية استخدام المواد المكتبية الخاضعة لحقوق الطبع لأعضاء المنح الدراسية.

إنشاء قاعدة بيانات من أجل تسهيل القيام بالأبحاث غير الاستهلاكية (استخدامات)

الوصف

بالإضافة إلى قيام المكتبات بتوفير المواد التي تناسب الدراسات المكثفة، فقد لعبت المكتبات دائمًا دورًا هامًا في إنشاء ودعم المنح الدراسية الخاصة بالتخصصات التي تدرس الاتجاهات والتغييرات التي تطرأ على قطاعات كبيرة من المعلومات، ومن أمثلة تلك القطاعات: تكنولوجيا المعلومات، والألسن، والفهرسة، وتاريخ العلوم، كما يعتبر تطوير الأنظمة المفهرسة، وإيجاد الوسائل المساعدة جزءً هامًا من مهمة المكتبة.

تقدم التكنولوجيا الرقمية احتمالات جديدة تهتم بكل من الوظيفتين التقليديتين السابق ذكرهما، حيث تستطيع المكتبات إمداد الباحثين بقواعد البيانات الرقمية الخاصة بمجموعة الإصدارات، والتي تمكنهم من القيام بالإحصائيات التحليلية باستخدام الحاسب الآلي ، كما أن الباحثين نفسهم يمكنهم توظيف قواعد البيانات من أجل الحصول على مراجع قوية ومفيدة، ويتم وصف الوظائف السابقة دائما بعبارة غير الاستهلاكية حيث أنها لا تنطوي تحت طرق القراءة أو المشاهدة العادية.

تعتبر الاستخدامات البحثية غير الاستهلاكية قابلة للتحويل بشدة، حيث يخلق الفهرسة والتحويل الرقمي لتلك الأعمال من أجل الأغراض الإحصائية التحليلية مصدرًا بحثيًّا قويًا، ولكنه لا يعتبر بديلًا مجردًا للعمل الأصلي، ولا تستخدم الأبحاث التي سهلتها الاستخدامات البحثية غير الاستهلاكية الأعمال بنفس الغرض الذي هدفت إليه من الأساس، بمعنى آخر لم يستطيع أحد قراءة المعنى الكامن تحت كل عمل، وبدلًا مما سبق، ويركز هذا النـوع من التحليل على الحقائق الكامنة الخاصة بإصدارات العمل بدلًا من المصطلحات المحفوظة الظاهرة داخل كل عمل. وجدت المحاكم أن محركات البحث التي تنسخ الملايين من صفحات الإنترنت إلى قواعد البيانات الخاصة بهم من أجل مساعدة مستخدمي الإنترنت في إيجاد المواقع الإلكترونية المناسبة لهم تعتبر في حد ذاتها تطبيقا لمبادئ الاستخدام العادل، وأيضا تعتبر الاستخدامات البحثية غير الاستهلاكية

ظاهرة موجودة في العديد من المكتبات، وبالرغم من الطابع التحولي الذي تمتاز به، إلا أن الخطر يكمن في ضياع فرصة استخدام تلك النسخ بسبب أحكام التراخيص المشددة.

إذا وافقت المكتبات على تلك التراخيص التي تمنع الاستخدامات البحثية غير الاستهلاكية، فسيترتب على ذلك فقدان المكتبة لقدرتها على ممارسة حقوق الاستخدام العادل. ويجب أن تعقل المكتبة الأمور جيدا قبل مفاوضتها بشأن الحصول على موافقات التراخيص، كما يجب عليها أن تعمل للحفاظ على حقوق روادها حتى يستطيعوا القيام بأبحاث غير استهلاكية بواسطة قواعد بيانات مرخصة.

المبدأ

تطوير المكتبات وتسهيلها لقواعد البيانات الرقمية لبعض الإصدارات من أجل إتاحة الفرص للقيام بأبحاث غير استهلاكية تناسب الغرض الدراسي والمرجعي، ويعتبر هذا في حد ذاته تطبيقًا لمبدأ الاستخدام العادل.

الحدود

لا يجب توظيف العناصر المخصصة للأبحاث غير الاستهلاكية بطرق مختلفة عن المسموح بها دون وجود تفسير مستقل سواءً عن طريق الحصول على ترخيص من صاحب حقوق الطبع أو بمقتضى استثناء قانوني.

التحسينات

سيحقق مبدأ الاستخدام العادل أقصى أهدافه عندما تحتوي قواعد البيانات على بعض المعلومات مثل البيانات التحليلية الخصبة التي تزيد من قيمة المحتوى البحثي.

عندما تتعاون المكتبات مع المعاهد الأخرى من أجل بناء قواعد بيانات تجميعية تسمح بإجراء أبحاث خاصة بالمنح الدراسية أو إجراء أبحاثًا مرجعية سوف يساعد هذا على تطبيق مبدأ الاستخدام العادل.

تجميع وإتاحة المواد الموضوعية المنشورة على شبكة الإنترنت

الوصف

يمثل رصد الأفكار الخاصة بالمواد المكتبية المؤقتة المتاحة عبر شبكة الإنترنت مثل صفحات الإنترنت وأفلام الفيديو المتوفرة عبر الإنترنت مرحلة من مراحل التطور الخاصة بالمكتبات البحثية والأكاديمية مع مراعاة الأنشطة التي تركز على المناطق التي أنشأها المعهد خصيصا أو الأماكن الخاصة بالمناطق المحلية. تساهم مثل تلك الإصدارات بصورة فريدة في نشر المعرفة، كما أنها لا تمثل أي خطر على كاتبي تلك المواد أو المواد الأصلية والمراجع التي تم الاقتباس منها.

في حالة غياب مثل تلك الإصدارات، فإنه يُصعب الحصول على العديد من المعلومات التي تعتبر شديدة الأهمية بالنسبة للمنح الدراسية، يعتبر اختيار وتحويل المواد المكتبية من خلال شبكة الإنترنت بهذه الطريقة تحولًا في ذاته، تحتفظ المكتبات المجمعة بمقتطفات عامة من المواضيع النادرة والفعالة كما تحول الفكرة الخاصة بالموقع الإلكتروني إلى سياق جديد: أو بمعنى آخر الأرشيف العام. تخدم المواد المتاحة عبر شبكة الإنترنت دائما الأغراض المؤقتة كما إنها تستهدف مجموعة واضحة من المستخدمين بينما سوف توثق المكتبة النظيرة الموقع الإلكتروني حتى يستطيع أن يخدم مختلف أنواع العملاء بمرور الوقت.

والباحث الذي يتابع إصدارات أرشيف المواقع الإلكترونية طبقا لحركة التبت المجانية أو الباحث الذي يدرس بعض المعلومات التعليمية الخاصة بالأمراض المعدية يصطدم بالواقع أن هذه المادة أصبحت تستخدم لغرض مختلف تمامًا عن ما هدفت إليه أساسًا. إن الحفاظ على تلك الأعمال يعتبر تحوليا بشدة بغض النظر عن الطريقة التي سوف يصل إليها العملاء في المستقبل.

يفكر كاتبو المواد المتاحة عبر شبكة الإنترنت دائما في هدف مختلف وجمهور معين، حيث تهدف المكتبات التي تجمع مثل تلك المواد هدفا أوسع وشبكة أكبر وأوسع من

المستخدمين، لا تهدف المكتبات لخدمة هذا الكم الواسع فقط، ولكنها تهدف لأغراض بحثية أكبر في المستقبل.

المبدأ

إنشاء الإصدارات الخاصة المجمعة وإتاحتها عبر شبكة الإنترنت أو إتاحة المواد المكتبية الأخرى عبر شبكة الإنترنت وتوفيرها للغرض البحثي يعتبر تطبيقًا لمبدأ الاستخدام العادل.

الحدود

- يجب تقديم المواد المجمعة بنفس الطريقة التي جمعت بها مع مراعاة تقديم المعلومات المناسبة عن الطريقة التي تم بها تجميع البيانات.
- وطبقا للحد المسموح به، يجب تحديد الخصائص القانونية للمواقع المعنية طبقا لاتفاقيات الإسناد السائدة.
- يجب أن توفر المكتبات إلى أصحاب حقوق الطبع أداة بسيطة لتسجيل الاعتراضات الخاصة بتوفير تلك المواد المكتبية عبر شبكة الإنترنت، والرد على تلك الاعتراضات فورًا.

التحسينات

- قد تصبح الادعاءات الخاصة بمبدأ الاستخدام العادل والمتعلقة بالمواد المكتبية المنشورة تحت عنوان " التتبع الحصري" من أجل منع التجميع الأتوماتيكي أكثر قوة عندما تتبنى المعاهد وتطبق سياسات ثابتة بخصوص هذه القضية، مع الاهتمام بجميع التفسيرات الممكنة، والتي تخص تجميع البيانات عبر شبكة الإنترنت وطبيعة تلك المواد أيضا.
- كلما زادت الطبيعة الشمولية الخاصة بأفكار الإصدارات المتاحة عبر شبكة الإنترنت كلما زاد الاقتناع أن تلك المواد تتميز بخصائص مبدأ الاستخدام العادل.